معهد التخطيط القومى
مركز التخطيط الصناعى
دبلوم ١٩٩٦

تقييم اصول الوحدة الإقتصادية فى ظل سياسة الإصلاح الإقتصادى

(مع الإشارة الى قطاع الهندسة الإذاعية)

إعداد
محاسب/ عزة محمد يحيى العوادلى
قطاع الهندسة الإذاعية

تحت إشراف
أ. د. محمد عبدالمجيد الخلوى
مستشار التخطيط الصناعى

بسم الله الرحمن الرحيم

وقل إعملوا فسيرى الله
عملكم ورسوله والمؤمنون
وستردون الى عالم الغيب
والشهادة فينبئكم بما
كنتم تعملون

صدق الله العظيم

سورة التوبة الآية ١٠٥

شكر وتقدير

تتقدم الباحثة بالشكر والتقدير الى كل من ساهم فى إنجاز هذا البحث ، وتخص بالشكر الأستاذ الدكتور / محمد عبدالمجيد الخلوى المشرف على البحث ، وجميع أعضاء الهيئة العلمية بمعهد التخطيط القومى ، وبمركز التخطيط الصناعى .

كما تتقدم بالشكر الى السادة الزملاء والزميلات العاملين بقطاع الهندسة الإذاعية ، وجميع أعضاء مركز التدريب والتعليم ومكتبة معهد التخطيط القومى على مساعدتهم وتعاونهم.

والله الموفق ...

محتويات البحث

الموضوع	الصفحة
★ **المقدمة :**	
(١) مشكلة البحث	أ
(٢) منهج البحث	جـ
(٣) هدف البحث	د
(٤) حدود البحث	د
(٥) إطار البحث	هـ
(٦) البيانات ومصادرها	و
١ **الفصل الأول : تقييم الأصول فى الوحدة الإقتصادية**	١
١-١ المشروع وعلاقته بالخطة القومية الشاملة	١
١-٢ الإصلاح الإقتصادي - المبررات - الإطار العام	٤
١-٢-١ الكفاءة الإقتصادية للقطاع العام	٥
١-٢-٢ مكونات سياسة الإصلاح الإقتصادى فى مصر	١٠
١-٢-٣ الإطار العام لبرنامج التثبيت	١١
١-٢-٤ الإطار العام لبرنامج التكييف الهيكلى	١٢
١-٣ توسيع قاعدة الملكية الخاصة	١٤
١-٣-١ أبعاد قاعدة الملكية الخاصة	١٤
١-٣-٢ أهداف برنامج توسيع قاعدة الملكية الخاصة	١٥
١-٣-٣ مقومات نجاح برنامج توسيع قاعدة الملكية الخاصة	١٧
١-٣-٤ الشروط الواجب توافرها لضمان نجاح عملية التوسع	١٨
١-٣-٥ الإعداد لتحويل الملكية العامة للقطاع الخاص	١٩
١-٣-٦ مشكلات توسيع قاعدة الملكية العامة	٢١

١-٣-٧ برنامج توسيع قاعدة الملكية الخاصة ٢٢
١-٣-٨ برنامج نقل ملكية القطاع العام المصرى ٢٦
١-٣-٩ الآثار الإقتصادية والإجتماعية لسياسة الإصلاح الإقتصادى ٢٩
١-٤ إعادة هيكلة شركات قطاع الأعمال العام ٣١
١-٤-١ تعثر شركات قطاع الأعمال العام ٣١
١-٤-٢ سبل التغلب على أسباب تعثر شركات قطاع الأعمال ٣٤
١-٤-٣ علاقة إعادة الهيكلة بالتعثر ٣٧

٢ **الفصل الثانى : التقييم المحاسبى للاصول** ٤٠
٢-١ النظام المحاسبى الموحد ٤٠
٢-٢ مبدأ التكلفة التاريخية وتمسك المحاسبين بأتباع هذا المبدأ ٥١
٢-٢-١ مبدأ التكلفة التاريخية ٥١
٢-٢-٢ قصور مبدأ التكلفة التاريخى ٥٤
٢-٢-٣ مـــدى ملاءمـــة مبدأ التكلفة التاريخية فى ظل سياسة الخصخصة . ٥٨
٢-٣ مبدأ التكلفة التاريخية المعدلة ٦٠
٢-٣-١ مدى ملاءمة مبدأ التكلفة التاريخية المعدلة فى ظـــل سياسة الخصخصة . ٦٣
٢-٤ الرأى التطبيقى للنظام المحاسبى المصرى من التقييم ٦٥

٣ **الفصل الثالث : الطرق المختلفة لتقييم الاصول** ٧٠
٣-١ مقدمة ٧٠
٣-٢ أغراض التقييم والصعوبات التى تواجه بعض الشركات ٧٢
٣-٢-١ أغراض التقييم ٧٢
٣-٢-٢ الجهة التى تقوم بالتقييم ٧٣
٣-٢-٣ الصعوبات التى تواجه تقييم شركات قطاع الأعمال ٧٤
٣-٣ الأبعاد المختلفة للتقييم ٧٦

٣-٤ طرق تقييم الأصول ٨٤

٣-٤-١ مقدمة ٨٤

٣-٤-٢ طريقة التكلفة التاريخية ٨٧

٣-٤-٣ طريقة التكلفة التاريخية المعدلة ٨٩

٣-٤-٤ طريقة التكلفة الإستبدالية الجارية ٩٠

٣-٤-٥ طريقة القيمة السوقية ٩٥

٣-٤-٦ طريقة صافى القيمة الحالية ٩٨

٣-٤-٧ مدى تأثير الحفاظ على رأس المال بالطرق المختلفة للتقييم (نموذج تطبيقى) . ١٠٥

٣-٤-٨ المفاهيم والطرق المختلفة لنقل ملكية المشروعات للقطـاع الخاص (نموذج تطبيقى) . ١٢٠

٣-٤-٩ علاقة التقييم ببرنامج الخصخصة ١٣٤

٣-٥ الرأى العلمى والمهنى فى أسس معالجة التقييم وخبرة بعض الدول ١٣٧

٣-٥-١ تشريعات بعض دول العالم ١٣٧

٣-٥-٢ توصيات ودراسات الهيئات العلمية والمهنية فى العالم ١٤٢

٤ الفصل الرابع : تقييم اصول قطاع الهندسة الإذاعية ١٥٥

٤-١ طبيعة قطاع الهندسة الإذاعية ١٥٥

٤-٢ الخطة الإعلامية لإتحاد الإذاعة والتليفزيون ١٥٩

٤-٣ واجبات قطاع الهندسة الإذاعية لتحقيق أهداف الخطة الإعلامية ١٦٤

٤-٣-١ إستراتيجية الخطة الإعلامية ١٦٤

٤-٣-٢ أهداف الخطة الهندسية ١٦٨

٤-٣-٣ أحدث المشروعات القومية لقطاع الهندسة الإذاعية ١٦٩

٤-٣-٤ أهم إنجازات قطاع الهندسة الإذاعية ١٧٧

٤-٤ قواعد إعادة تقييم الاصول ١٩٠

٤-٤-١ المقدمة ١٩٠

٤-٤-٢ قواعد التقييم العامة والخاصة ١٩١

٤-٤-٣ قواعد تقييم الاصول ١٩٢
٤-٤-٤ طبيعة نشاط قطاع الهندسة الإذاعية وتأثرها بالتقييم ... ٢٠١
٤-٥ تطبيق الطرق المختلفة للتقييم على ميزانية القطاع ٢١٥
٤-٥-١ الطريقة التاريخية ٢١٥
٤-٥-٢ الريقة التاريخية المعدلة ٢١٨
٤-٥-٣ طريقة القيمة الحالية ٢٢٤

★ **النتائج والتوصيات** ٢٤٠

★ **قائمة المراجع** ٢٤٢

المقدمة :

(١) مشكلة البحث :

تستلزم التنمية الإقتصادية للدولة توافر عدد من الظروف التى تحقق هذه العملية وتختلف هذه الظروف .. فمنها ماهو إقتصادى وإجتماعى وسياسى وتنظيمى ، وأن زيادة الإنتاج ثم الدخل القومى لا تأتى إلا عن طريق زيادة كفاءة إستخدام الطاقات القائمة فعلاً أو الإضافات الجديدة ، أو الإثنين معاً ، وذلك يتمثل فى تحديد شكل المنشآت الإقتصادية ومصادر ووسائل حصولها على الأموال اللازمة لمزاولة النشاط ثم القواعد التى تحكم وتحدد التغيرات التى يمكن أن تتم فى شكل هذه المنشآت أو ملكيتها ، وهكذا نجد أن التغيير فى السياسة الإقتصادية العامة للدولة ، وتخلى الكثير من الدول بما فيها مصر عن أسلوب التخطيط المركزى وسيطرة الدولة على كافة وسائل الإنتاج بما يستتبعه قيام ونمو وتطور للمنشآت الإقتصادية ، مما أوجد تساؤلات كثيرة عن مستقبل هذه المنشآت فقد بدأت مصر مسيرتها للتحرر الإقتصادى منذ عام ١٩٨٢ حيث أنهت مرحلتين مثمرتين من العمل بدأت الأولى بعملية تطوير وتحديث البنية الأساسية والنهوض بالموارد البشرية ، وكانت تمهيداً لدخول القطاع الخاص عملية التنمية .. ثم المرحلة الثانية التى بدأت عام ١٩٩١ وقد إرتفعت مشاركة القطاع الخاص فى الناتج المحلى الإجمالى لأكثر من ٦٣٪ ، ولقد نجحت مصر فى تحقيق الإصلاح المالى والنقدى وتحرير السوق وإعادة التنظيم فى هذه المجالات ، مع الإهتمام بإعادة بناء البنية الإجتماعية ، وكان لنجاح هذه المرحلة مردود إيجابى فى مجالات الإستثمار وزيادة الإنتاجية والتصدير ورفع مستوى معيشة الشعب المصرى ، وتحرر النظام المصرفى وإستقرت المعاملات المصرية لتبدأ المرحلة الثالثة من يناير الماضى ١٩٩٦م حيث يبدأ الإصلاح عهداً جديداً من التنمية والتطور ، والملامح الأساسية لهذه المرحلة يكون من أهمها تشجيع القطاع الخاص على الدخول فى عملية التنمية بصورة أكبر ، وتقليل نسبة البطالة للإستمرار فى الإصلاحات الهيكلية بالإضافة الى الإصلاح التشريعى بمعنى مراجعة القوانين المتعلقة بالنشاط الإقتصادى ،

وقانون الإستثمار الموحد والغرض منه تحقيق المساواة الكاملة فى فرص الإستثمار وشروطه أمام المستثمر المصرى والعربى والأجنبى وفتح مجال المنافسة الحرة بينهم لمصلحة الإقتصاد المصرى ، وتحرير التجارة سيكون جزءاً من المرحلة الثالثة من البرنامج المصرى بحيث تكون هناك تخفيضات جمركية جديدة الإضافة الى الإستمرار فى الإصلاحات الإجتماعية من الضمان وتمويل المشروعات الصغيرة ، وتوفير إعانات للعمالة المطلوب إعادة تدريبها لفترات محدودة ، وكذلك تشجيع القطاع الخاص على توفير فرص عمل وإجتذاب المزيد من العمالة ، ويتم إنجاز هذه المرحلة عن طريق دعوة القطاع الخاص لفتح المزيد من الإستثمارات بحيث يتم خصخة ما نسبته ٣٠٪ من قطاع الأعمال العام حتى نهاية العام الحالى (١٩٩٦-١٩٩٧م).

وهذه الدعوة للإستثمار فى مجالات جدية مثل مشروعات البنية الأساسية ومجالات الزراعة والسياحة والصناعة ، مما يحقق الموائمة المطلوبة ما بين متطلبات عملية التحتية ومابين الإستهلاك والإدخار بحيث يصبح القرار نابعاً من السوق ، وفى ضوء ذلك أصبحت عملية تحديد القيمة المناسبة للمنشآت القائمة والتابعة لقطاع الأعمال العام تمهيداً لنقل ملكيته للقطاع الخاص من الأمور الحيوية مما يتطلب معه اللجوء الى التقدير والتنبؤ أى تقييم أصول هذه المنشآت .

وتعتبر عملية التقييم أهم وأعقد مراحل نقل ملكية تلك المشروعات للقطاع الخاص ، وتعتبر هذه العملية من الأمور التى يمكن أن تتفاوت فيها وجهات النظر المختلفة ، وكذلك الظروف التى عليها هذه المنشآت لايمكن أن تكون أساساً سليماً لتحديد السعر المناسب لها.

وعلى الرغم من صعوبة تحديد هذه القيمة فإن هذه الدراسة تمثل محاولة علمية مخلصة تناقش الكثير من القضايا التى ترتبط بتحديد السعر العادل لهذه

المنشآت وذلك من خلال التعرف على طرق ووسائل تقييم أصول هذه المنشآت كأساس لتحديد قيمتها والتى يمكن أن تكون مؤشراً له أهميته عند بيع هذه المنشآت أو دمجها ، وسوف تتعرض الدراسة كذلك الى الإصلاح الإقتصادى وتوسيع قاعدة الملكية الخاصة بالإضافة الى دراسة المشاكل المختلفة المرتبطة بعملية التقييم ، والتى يكون لها أهميتها لمن يقومون بالتقييم الفعلى لأى منشأة إقتصادية يهدف بيعها أو دمجها فى منشأة أخرى ، وفى سياق الدراسة نتعرض للخطة الإعلامية لإتحاد الإذاعة والتليفزيون ودور قطاع الهندسة الإذاعية فى تحقيقها متضمناً أحدث التطبيقات الفعلية لعملية الخصخصة ونقل الملكية العامة الى الخاصة متمثلة فى مشروعى "مدينة الإنتاج الإعلامى" فى مدينة ٦ أكتوبر ، ومشروع القمر الصناعى المصرى "نايل سات" بإعتبارهما تطبيق فعلى للإصلاح الإقتصادى والتنمية الإعلامية والثقافية لمواكبة التطور العلمى والتكنولوجى على مستوى العالم .

(٢) أهداف البحث :

يهدف البحث الى تحقيق هدفين :

الأول : معالجة المشاكل المرتبطة بتقييم الأصول للمنشأة الإقتصادية فى ظل سياسة الإصلاح الإقتصادى بصورة عملية والتعرف على مدى تأثيرها على تقدير قيمة هذه المنشأة .

الثانى : محاولة إستخدام طرق للتقييم بخلاف التكلفة التاريخية ، تستند الى بياناتعديدة متنوعة تأخذ فى الإعتبار الظروف الإقتصادية القائمة والتوقعات المستقبلية لها ، وتطبيق هذه الطرق على قطاع الهندسة الإذاعية ٠

الثالث : إعداد منهجية متكاملة فى تقييم الاصول ٠

(٣) منهج البحث :

إعتمد البحث على الأسلوب الوصفى التحليلى الكمى للبحث العلمى بما يلقى الضوء على المشاكل المالية المختلفة الخاصة بعملية إعادة التقييم للمنشأة الإقتصادية القائمة متمشياً مع سياسة الإصلاح الإقتصادى ، كما إعتمد البحث على إستخدام بعض أدوات التحليل متمثلة فى أدوات التقييم الإقتصادى ، والأدوات الإحصائية ، وبعض النماذج الرياضية بالإضافة الى التقييم الفنى والأساليب والأدوات المحاسبية لتقييم الأصول ٠

(٤) حدود البحث :

سوف يتعرض البحث للإصلاح الإقتصادى - المبررات والإطار العام وتوسيع قاعدة الملكية الخاصة فى إطار هذا البرنامج مع التعرض للمشاكل المالية المختلفة لعملية إعادة تقييم المنشأة الإقتصادية القائمة ، والرأى العلمى والمهنى فى أسس معالجة التقييم ، وخبرة بعض الدول الأخرى لإعادة التقييم ، بالإضافة الى بعض الطرق الحديثة فى التقييم ، كما تعرض البحث بالتطبيق العملى على طقاع الهندسة الإذاعية بأنشطته المختلفة (الإعلامى - المشروعات القومية الجديدة - والمشروعات القائمة) للاصول والخصوم ، ولم يتعرض للنشاط الجارى حيث أن ذلك ليس من أهداف الدراسة فى المجال التطبيقى ، ويعتبر ذلك نموذج دراسى يمكن أن يؤخذ به لجميع قطاعات الإتحاد عند إعادة التقييم بغرض الخصخصة وتوسيع قاعدة الملكية الخاصة ٠

(٥) إطار البحث :

يتم تقسيم البحث الى أربعة فصول على النحو التالى :